تراجع أسعار النفط في السوق الدولية وتأثيره على السياسات الاجتماعية في الجزائر 2012-2018م

The low price of oil and its impact on the rationalization of transfers allocated to social policy in Algeria 2012-2018.

ط. د فاروق أهناني
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3- الجزائر
ط. د خليل زغذي
كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي – الجزائر

الملخص:

يعتمد تنفيذ أي سياسة اجتماعية وجود تحويلات مخصصة لها تندرج ضمن النفقات العامة للدولة، وهو ما سنتطرق اليه من خلال التفصيل في عناصر هذه الورقة البحثية، التي تكمن أهميتها في معرفة طبيعة التحويلات المخصصة للسياسة الاجتماعية في الفترة 2008-2017، في اطار انتهاج سياسة ترشيد النفقات العامة، أواخر 2014، وما ترتب عنها من تغيرات في حجم الاعتمادات المالية الخاصة لقطاع التضامن الوطني، وذلك في ظل تراجع سعر النفط، إذ تركز المداخلة على تحليل محتوى سياسة ترشيد النفقات العامة المتبعة والمضامين المتعلقة بالتحويلات المخصصة للسياسة الاجتماعية، وعرض أهم التحديات التي يعني تجاوزها لحماية التحويلات الاجتماعية، وهذا يبقى مطلبا أساسيا لكي تتحقق من خلالها السياسة الاجتماعية وتنفذ أحسن تنفيذ.

وما خلصنا اليه هو أن سياسة ترشيد النفقات العامة كان لها التأثير الحقيقي على حجم التحويلات الاجتماعية سنة 2017، حيث يستلزم هذا الأمر إعادة النظر في مضامين السياسة الاجتماعية وكذا أبعادها وكيفية خلق موارد بديلة لها.

الكلمات المفتاحية:

السياسة الاجتماعية، الاعتمادات المالية، النفقات العامة، ترشيد النفقات، انخفاض سعر النفط.

Summary:

The implementation of any social policy depends on the existence of earmarked transfers that fall within the general expenditure of the state, which will be discussed in detail in the elements of this paper, which is important in knowing the nature of transfers allocated to social policy in the period 2008-2017, In late 2014, and the consequent changes in the volume of private funds for the national solidarity sector, in light of the decline in the price of oil, as the intervention focused on analyzing the content of the policy of rationalization of public expenditure and the contents related to transfers allocated to social policy, And the presentation of the most important challenges, which means to overcome them to protect social transfers, and this remains a prerequisite for social policy to be achieved and implemented the best implementation.

Our conclusion is that the policy of rationalizing public expenditure has had a real impact on the volume of social transfers in 2017. This requires reconsidering the contents of social policy as well as its dimensions and how to create alternative resources.

Key words:

social policy, fiscal appropriations, overhead, rationalization of expenditures, low oil price.

مقدمـــة:

لقد كان لسلسلة السياسات الانفتاحية التي باشرت بها الجزائر منذ بداية التسعينيات الدور في إبراز مضامين جديدة للسياسة الاجتماعية، حيث تمحورت بالأساس حول اعادة النظر في قضايا الفئات الهشة من أجل النهوض بها اجتماعيا، و التي تراها السلطة أحد أهم أولوياتها، وهذا من خلال مختلف البرامج القطاعية والمحلية، والمتتبع للسياسة الاجتماعية التي اتبعتها السلطة كأداة لتحقيق الرفاه للمعوزين، استلزمت وجود مخصصات مالية في شكل تحويلات اجتماعية مندرجة تحت النفقات العامة للدولة، بها يتم التكفل ورعاية مختلف شرائح هذه الفئة، إلا أن هذا التوجه لم يسلم من صدمات تعلقت بتراجعات في سعر النفط بداية من منتصف 2014، مما أوجب على صانع السياسة العامة تبني سياسات ترشيديه مست الإنفاق العام.

لا شك أن التدابير التي اتخذتها الجزائر لمواجهة أخذت اتجاهات عدة، من حيث التحويلات الاجتماعية والمضامين الخاصة بالسياسة الاجتماعية، لأجل الحفاظ على الأهداف العام المتعلقة بترقية التضامن الوطني والنهوض اجتماعيا بالفئات الهشة من خلال هذه

الورقة البحثية سنتطرق للتغيرات التي مست التحويلات المخصصة للسياسة الاجتماعية في ظل سياسة ترشيد النفقات العامة، وعلى هذا الاساس نطرح الإشكال التالي:

إلى أي مدى ساهمت عملية ترشيد النفقات العامة في الحفاظ على التحويلات المخصصة للسياسة الاجتماعية ؟

نجيب على هذا الإشكال من خلال العناصر التالية:

أولا: سياسة ترشيد النفقات العامة في الجزائر.

ثانيا: مضامين التحويلات المخصصة للسياسة الاجتماعية.

ثالثا: تراجع مستويات التحويلات المخصصة للسياسة الاجتماعية.

رابعا: استراتيجية حماية التحويلات المخصصة للسياسة الاجتماعية.

أولا/ سياسة ترشيد النفقات العامة في الجزائر:

أ- أهمية النفقات العامة في تمويل برامج السياسة الاجتماعية:

تلعب النفقات العامة في الجزائر الدور البارز باعتبارها مكون أساسي من مكونات الميزانية العامة للدولة، حيث تغطية المتطلبات المختلفة (نفقات التسيير، نفقات التجهيز و نفقات الاستثمار)، وتقوم على الميزانية العامة للدولة المتمثلة في الايرادات العامة(الجباية، مداخيل املاك الدولة،..)[1]، وتمثل إيرادات الجباية البترولية أهم مصدر لتمويل الميزانية العامة في الجزائر[2]، حيث خصص صانع السياسة العامة تحويلات اجتماعية مندرجة ضمن هذه الميزانية، تهدف الى معالجة العوز والفقر والتهميش و الاقصاء التي تعانيها شرائح واسعة من المجتمع،[3] يتلخص ذلك من خلال السياسة الاجتماعية للدولة.

لا يمكن بأي حال من الأحوال لأي دولة في العالم أن تنادي بضرورة تحسين ظروف معيشة مواطنيها دون أن تخصص ميزانيات تنفقها على هؤلاء، والمتمثلة بالأساس في تمويلاتها المادية للفئات الفقيرة[4]، وهذا في إطار وظيفتها الاجتماعية.

إذن للنفقات أهمية بالغة في دعم وتمويل برامج السياسة الاجتماعية في الجزائر، حيث قدر المخصص المالي لهذه الأخير ما بين 2005-2009 والذي جاء في إطار برنامج دعم النمو ب1900 مليار دينار لتحسين ظروف معيشة المواطنين[5]، والتكفل بالأسر المعوزة و مساعدة الأشخاص في ظروف صعبة.

وخصصت السلطة الجزائرية في إطار سياستها المتعلقة بالإنفاق لأجل تحسين الوضع الاجتماعي في البرنامج الخماسي 2010-2014 غلافا ماليا مقدر ب286 مليار دولار[6]،لتعزيز جهود هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمة، كما أن الشيء المهم لديمومة الإنفاق الحكومي هو وجود تنوع في الإيرادات العامة، لكن في الجزائر عوائد النفط هي المصدر الأساسي للاقتصاد الوطني وتقدر بـ: 98 % من صادراتها، ومساهمة بنحو 60 % من دخلها، و وصول سعر البرميل 60 دولارا يقلص موارد الجزائر المالية بنحو 50%[7]، ومع نقص تنوع الاقتصاد الجزائري، لا تجد السلطة إلا حل ترشيد نفقاتها لتجاوز العجز الذي حلها بها مع منتصف 2014.

ب- ترشيد النفقات كحلا للحفاظ على مضامين السياسة الاجتماعية:

تقوم عملية ترشيد من خلال وضع سياسات انكماشية عن طريق عجز الموازنة العامة من خلال الزيادة في الضرائب وأسعار السلع الأساسية والخدمات التي تقدمها الحكومة، وتخفيف الإنفاق العام[8]، بما يحقق المحافظة على الأولويات التي تسعى لها السلطة، خصوصا منها المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتسعى من خلالها الدولة إلى تعميم الرفاه والرخاء في مختلف الجهات والمناطق لإزالة الفوارق الجهوية[9].

إن سياسات ترشيد الانفاق العمومي جعلت من ملف السياسة الاجتماعية خطا أحمر حسب تصريحات رجال السلطة في الجزائر، فقد أكدت وزيرة التضامن الوطني أن قانون المالية 2016 لم يتخلى على الفئات المعوزة بل كرس مفهوم أن الدولة الجزائرية دولة اجتماعية بامتياز[10]، مما يعني هذا أن هذه السياسة لا تضر بالتحويلات المخصصة لقطاع التضامن الوطني باعتباره الجهة الموكلة لصنع السياسة الاجتماعية للدولة كما جدد الوزير الأول عزم السلطات العمومية الإبقاء على الطابع الاجتماعي للدولة مشددا على أنه لن يكون هناك مشكل في 2017 وستكون الوضعية الاقتصادية جد عادية، وليس هناك تقشف بل ترشيد في النفقات والهدف الوصول إلى اقتصاد ناشئ في 2019.[11]

وذلك من خلال البرامج القطاعية والمحلية ذات الطابع الاجتماعي، ولنجاح عمليات ترشيد النفقات العامة لا بد من توفر ما يلي:

1-تحديد الأهداف بدقة: بمعنى تحديد أهداف واضحة ودقيقة للبرامج الحكومية، سواء كانت أهداف طويلة أو متوسطة الأجل.

2-تحديد الاولويات: في ظل محدودية الموارد، سيتعين على منظومة التخطيط العمومية تحديد المشاريع والبرامج وفق سلم للأولويات حسب درجة إشباعها لحاجات الأفراد الأكثر إلحاحا.

3-القياس الدوري لبرامج الإنفاق العام: بمعنى تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ البرامج والمشاريع الموكلة إليها.

4-عدالة الإنفاق العام ومدى تأثيره لمصلحة الفئات الأضعف: ينبغي على الدولة أن تسعى إلى تحقيق أكبر درجة ممكنة من العدالة في توزيع المنافع والخدمات الناتجة عن النفقات العامة، والعدالة لا تعني التساوي في توزيع المنافع بين فئات المجتمع.

5-تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة: من أجل التأكد من بلوغ النتائج المرجوة من النفقات العامة وفقا للخطط التي تم وضعها.[12]

إن ما يميز عملية ترشيد النفقات العامة في الجزائر أنها جاءت في ظل تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية كحلا لتجاوز أو التخفيف من حالة التأزم التي انجرت على هذا التراجع، ويرى رئيس الحكومة الأسبق أحمد بن بيتور هذه العملية على أنها اقتطاعات مالية هامشية غير مجدية، ويكون لها عواقب كارثية[13]، ومن جهة أخرى طمئن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الجزائريين بأن الحكومة ستواصل سياساتها الخاصة بالإصلاحات والتنمية وكذا سياسة التضامن الوطني والعدالة الاجتماعية، وبشكل خاص تسيير أثار تراجع أسعار النفط[14]،مما يدل هذا على أن السلطة الجزائرية تهتم بالمجال الاجتماعي حتى في حالة الأزمة وأنه من أولوياتها، ويتضح هذا من خلال التحويلات المخصصة للسياسة الاجتماعية التي أخذت مستويات متباينة، منذ بداية سياسة ترشيد الإنفاق العام، والتي ظهرت للعلن من خلال مراسلة صادرة على الوزارة الأولى بتاريخ 25 ديسمبر 2014، موجهة للسادة أعضاء الحكومة والسادة الولاة تتعلق بتدابير تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد، وجاء بها".. **إن**

مراقبة السوق الدولية للمحروقات تبرز تقهقرا ملحوظا للأسعار مع احتمال دوامه، مما قد يترتب عنه تراجع كبير لإيرادات الميزانية مع التأثير المحتمل على التوازنات الداخلية والخارجية، غير أنه من المؤكد أن بلادنا تملك القدرات لمواجهة ذلك، والحفاظ على برنامج التنمية المدعم للسياسة الاجتماعية للحكومة...".[15]

هذا يوضح أن الحكومة مقرة بوجود تأثير محتمل على التوازنات الداخلية والخارجية، مما يترتب عليه هبوط كبير في حجم الإيرادات العامة، إلا أن السلطة قادرة على التكيف مع هذه الأزمة، مع الحفاظ على البرامج التنموية المدعمة للسياسة الاجتماعية، وهذا حالة وضع خطة واقعية للتجاوز ذلك الضرر المحتمل.

لكن واقعيا يختلف الأمر، وهذا ما سنبينه من خلال العنصر الآتي.

ثانيا/ مضامين التحويلات المخصصة للسياسة الاجتماعية:

تعكس التحويلات الاجتماعية للدولة سياستها الاجتماعية، وحسب رزنامة لوزارة المالية فإنها تسمح بتحقيق الكثير من العمليات أبرزها:

- مساعدة الفئات الهشة(المعوقين، الفقراء، المرضى المزمنين، الأطفال والنساء الذين في خطر)
- دعم الوظائف الهشة.
- المساعدة للحصول على مسكن.[16]

كما تسمح كذلك بعمليات أخرى تتمثل في شكل مساعدات:

- للفئة البطالة.
- المتضررين من الكوارث.
- المرضى والعجزة.[17]

وعلى العموم تقدر التحويلات الاجتماعية سنويا بحوالي 28% من مجمل ميزانية الدولة،[18] فهذا مؤشر على اهتمام السلطة الجزائرية بترقية الجانب الاجتماعي لجميع الفئات، بما فيها الفئات الضعيفة من المجتمع، وتتلخص التحويلات الاجتماعية في الجزائر إلى عدة أنواع هي:

أ-تحويلات الميزانية الاجتماعية للدولة:

وتأخذ فيها التحويلات الاجتماعية الصورة النقدية المتمثلة في: دعم قطاع التربية، نشاطات المساعدة و التضامن، ولها صور أخرى غير نقدية متمثلة في أموال دعم الأسعار، إعانات موجهة الى قطاع الصحة المساهمة الموجهة إلى الهيئات المتخصصة في ميدان الحماية الاجتماعية.

ب-تحويلات هيئات الضمان الاجتماعية:

وهي التحويلات أو الأداءات التي تقدمها الصناديق التالية: ومثال ذلك الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الصندوق الوطني للتقاعد، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

ج-تحويلات الأعوان الاقتصاديين الآخرين:

وهي جملة التحويلات الاجتماعية الصادرة عن الأطراف الاقتصادية ومثال ذلك التحويلات الاجتماعية الخاصة بالمؤسسات، أقسام التأمين.. إلى غير ذلك.[19]

وما يهمنا من خلال هذه الورقة البحثية النوع الأول، باعتبار أن قطاع التضامن الوطني الجهاز الموكل له، تنفيذ السياسة الاجتماعية للدولة في إطار تحويلات الميزانية المخصصة لذلك.

ثالثا/ تراجع مستويات التحويلات المخصصة للسياسة الاجتماعية:

تضع الدولة العديد من المخصصات المالية لمختلق قطاعاتها، ويشير عليها قانون المالية السنوي وقطاع التضامن الوطني الذي يأتي ضمن هذه القطاعات، ومس هذا القطاع تراجعات طفيفة في حجم اعتماداته المالية بداية من سنة 2008، وهبوط كبير سنة 2017 جراء سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي المنتهج من قبل السلطة.

1- التغير في حجم التحويلات المخصصة للسياسة الاجتماعية في ظل ترشيد النفقات:

جاء تقرير اللجنة المالية للمجلس الشعبي الوطني في دورته الربيعية سنة 2015، فيم يتعلق بقطاع التضامن الوطني، أن جملة الإجراءات الرامية إلى التكفل بالفئات المحرومة والمساعدات الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة التي تخصص لفائدة الأشخاص المعاقين والمحرومين والمنكوبين وإعانات مادية بمناسبة شهر رمضان والدخول المدرسي وتنظيم إقامات تضامنية في موسم الاصطياف لفائدة الأطفال المحرومين من ولايات الجنوب والهضاب العليا.[20]

جاءت على إثر عملية ترشيد النفقات العامة التي باشرت بها السلطة جملة من التغيرات في حجم التحويلات الاجتماعية حسب المجال الزمني (2008-2017) و الخاصة بقطاع التضامن الوطني، كونه الجهاز الموكل له عملية صنع السياسة الاجتماعية بداية من 2014.

الجدول التالي رقم (01) يوضح حجم التحويلات للسياسات الاجتماعية:

السنة	حجم التحويلات الاجتماعية (مليار دج)	المجموع العام لنفقات التسيير(مليار دج)	نسبة التحويلات الاجتماعية من نفقات التسيير(%)
2008	**50.227.959**	**2.017.969.196**	**02.48**
2009	**85.449.347**	**2.593.741.485**	**03.29**
2010	**92.935.939**	**2.837.999.823**	**03.27**
2011	**109.466.698**	**3.434.306.634**	**03.18**
2012	**165.845.327**	**4.608.250.475**	**03.59**
2013	**154.112.325**	**4.335.614.484**	**03.55**
2014	**135.822.044**	**4.714.452.366**	**02.88**
2015	**131.653.688**	**4.972.278.494**	**02.64**
2016	**118.830.888**	**4.807.332.000**	**02.47**
2017	**70.904.217**	**4.591.841.961**	**01.54**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات(2008-2017).

يتبين من خلال هذا الجدول تراجعات طفيفة في حجم التحويلات الاجتماعية في الفترة(2008-2011) رغم وجود تزايد في حجم سياسة النفقات العامة خاصة بين فترة 2008-2010، حيث لم تأثر هذه الحالة على طبيعة البرامج المندرجة ضمن السياسة الاجتماعية، هذا من جهة ومن جهة أخرى لم تنتهج السلطة لسياسة ترشد الإنفاق الحكومي، أما بخصوص سنة 2012 فقد شهدت زيادة معتبرة في كل من حجمي التحويلات الاجتماعية و النفقات العامة الخاصة بالتسيير، إلا أن هذه الزيادة لم تدم، وظلت نفقات التسيير في التذبذب (الزيادة و النقصان)، في حين يتواصل حجم التحويلات الاجتماعية في النزول، ويصل إلى مستوى قياسي سنة 2017 بنسبة 01.54 % من حجم الإنفاق العام الخاص بالتسيير، وهنا تظهر أثار ترشيد النفقات المتبع من طرف الدولة الجزائرية.

وما يمكن استخلاصه أن سياسة ترشيد النفقات العامة التي تبنتها الجزائر أواخر 2014، لم تتضح أثارها بصورة كبيرة إلا خلال قانون المالية 2017، والذي قلص حجم تحويلات السياسة الاجتماعية، حيث أن لا محال هذا التغير سينعكس سلبا على طبيعة برامج المختلفة للسياسة الاجتماعية.

2- مضامين السياسة الاجتماعية في ظل ترشيد النفقات:

وضعت قطاع التضامن الوطني في ظل سياسة ترشيد النفقات العامة جملة من البرامج الخاصة بالفئات الهشة من المعاقين، الاطفال، المسنين و المرأة لأجل تحسين وحالتهم المعيشية استثمار قدراتهم ومواهبهم الخاصة.

الجدول التالي رقم (02) يوضح مضمون السياسة الاجتماعية.

مضمون السياسة الاجتماعية	الهدف منها	ألية تنفيذها	أفاقها
التكفل بالأشخاص المعاقين	تحسين ظروف التكفل به مؤسساتيا	مقاربة تشاركية بين ما بين القطاعات مع المجلس الوطني للإعاقة	الإدماج المهني للمعاق ودعمه للتنمية.
حماية الطفولة وترقيتها	رعاية الطفل مؤسساتيا	الدعم البسيكولوجي والإرشاد الأبوي	تطوير قدرات الطفل
حماية الأشخاص المسنين	المساعدة على الادماج العائلي	مؤسسات متخصصة	تقوية الروابط الأسرية للمسن وتواصله مع الأجيال
حماية المرأة وترقيتها	حماية المرأة من العنف و والإقصاء	جهاز الإصغاء و التوجيه على مستوى دوائر القطاع المحلية	الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمرأة

المصدر: وزارة التضامن الوطني والاسرة وقضايا المرأة، السياسات الحكومية في مجال التضامن الوطني2015.

يبين هذا الجدول تنوع في حجم البرامج المخصصة لحماية و لرعاية عدد من الفئات الضعيفة في الجزائر، و كذلك الأبعاد من وراء تنفيذها، إلا أن هذه البرامج غير مفعّلة بالشكل الذي يجعل هذه الفئات تساهم في دعم التنمية (محدودية أهداف السياسة الاجتماعية)، حيث تبقى هذه الفئات مستفيدة ومساهمتها ضئيلة جدا.

رابعا/ استراتيجية حماية التحويلات المخصصة للسياسة الاجتماعية:

تبنت السلطة الجزائرية التقليل من حجم المخاوف التي قد تترتب على سياسة ترشيد النفقات التي جاءت في خضم انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، معتبرة ذلك ظرف خاص، وأن التدابير المتخذة لن تضر بالحالة المعيشية للسكان، إلا أن واقع الأمر كان خلاف

ذلك، فلحماية التحويلات الاجتماعية من أي شيء قد ينقص من حجمها، لا بد من تجاوز عدة تحديات، ألا وهي:

1- التحدي السياسي:

تسطيع الدولة ان تنجز الكثير في مجالات عدة تدعم الفئات الضعيفة، وتحافظ على الإنسجام الإجتماعي[21]، و لا يمكن أن يتجسد إلا من خلال بناء دولة الحق والقانون[22]، حيث تترسخ وظيفة الدولة الاجتماعية، وتنتقي برامج سياسية تنموية واضحة لدى رجال السلطة، يتحدد من خلالها معالم هذه الوظيفة إلا أن هذا المطلب غاب، رغم أن المادة(72) من دستور الحالي تنص على أن"...**تعمل الدولة على تسهيل استفادة الفئات الضعيفة ذات الاحتياجات الخاصة من الحقوق المعترف بها لجميع المواطنين، وإدماجهم في الحياة الاجتماعية...**".[23]

ومن جهة أخرى تبقى الدولة الممول الأول والأخير للتحويلات الاجتماعية المتعلقة بالسياسة الاجتماعية حيث أن التراجع في الإيرادات العامة ينعكس سلبا عن حجم هذه التحويلات، وهذا في ظل غياب فواعل غير رسمية (القطاع الخاص) تدعم وتمول برامج السياسة الاجتماعية المخصصة للفئات الهشة، و اقتصر دورهم على التحصيل الجبائي المحدود.

2-التحدي الإجتماعي:

ويتعلق هذا الأمر بتحقيق ثقافة اجتماعية مساهمة بكيفية فعالة في إرساء آليات كفيلة بالحفاظ على تماسك النسيج الإجتماعي ومحاربة الفوارق الاجتماعية[24]، وذلك من خلال وجود توجه يقضي بدعم وتمويل برامج السياسة الاجتماعية القطاعية و المحلية، وهنا يكمن دور الأحزاب و منظمات المجتمع المدني بالأساس في تحريك عجلة التنمية وامتصاص البطالة وخلق مناصب شغل[25]، وبالتالي تنهض السياسة الاجتماعية محليا، وتكون دعامة أساسية للتنمية الشاملة.

3- التحدي الإقتصادي:

ويتمثل في التحكم في الكلفة وكتلة الأجور والحفاظ على التوازنات الإقتصادية وترشيد النفقات العمومية، وتوفير محيط قانوني ومؤسساتي ومالي[26]، تتضح من خلاله كيفية صرف الإعتمادات المالية الخاصة بالسياسة الاجتماعية، وإعطاء الأولوية في التحويلات الاجتماعية للفئات الأكثر ضررا في المجتمع، وهذا من جهة ومن جهة أخرى غياب شبه تام للتمويل الذاتي المفترض ان تقوم به السياسة الاجتماعية، إذ تبقى تنتظر الإعانات ومساعدات الدولة ولا تستغل قدرات المستفيدين منها وذلك من خلال المشاريع المصغرة والصناعات الحرفية التي يقوم بها مثلا المعاقين والنساء.

خاتـمة:

وفي الأخير ومما سبق نخلص أن السياسة الاجتماعية هي البرنامج الحكومي الدائم والهادف الى تحقيق العيش الكريم للفئات المعوزة الدور الذي تلعبه التحويلات المخصصة للسياسة الاجتماعية، يكمن بالأساس في تغطية نفقات البرامج الاجتماعية المختلفة، فلا جدال أن نجاح هذه السياسة يكمن في مقدرو السلطة على حماية هذه التحويلات من أي ظرف قد يؤدي إلى تراجع في حجمها.

وقد شهدت الجزائر تغيرات طرأت على حالة إيراداتها العامة، نتيجة انخفاض أسعار البترول الممول الأساسي لدخلها القومي، حيث حتَم عليها انتهاج سياسة ترشيديه لنفقاتها العامة، وهذا ما حصل للجزائر أواخر 2014، لكن هذه السياسات حافظة على التحويلات المخصصة للسياسة الاجتماعية سنتي 2015-2016، إلا أنها بدأت بالتأثير الحقيقي على حجم التحويلات الاجتماعية مع سنة 2017، إذ بلغ حجم هذه التحويلات حسب قانون المالية لهذه السنة بـ:70.904.217 مليار دج وهو رقم قياسي، أثر لا محال على طبيعة برامج السياسة الاجتماعية الخاصة بقطاع التضامن الوطني.

فيمكن القول أن سياسة ترشيد النفقات العامة حافظت على كتلة التحويلات الاجتماعية للفترة 2015 و 2016 ، ولم تستطيع الاستمرار في الحفاظ عليها في سنة 2017.

ولا يزال على عاتق السلطة الجزائرية مراجعة مضامين السياسة الاجتماعية والتحويلات الخاصة بها، مع ضرورة استثمار طاقات الفئات الهشة، و تفعيل المبدأ التشاركي في صناعة هذه السياسة، للوصول إلى سياسة إجتماعية فعالة تشترك فيها كل الأطياف، المحلية و الوطنية.

الهوامش:

[1] - نبيل بوفليح، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية-الواقع والافاق مع الاشارة الى حالة الجزائر،(اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر-3-2011)، ص214.

[2] - مختار عصماني، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2014، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة اعمال وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2014)، ص160.

[3] - عبد الرحمان تومي، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر-الواقع والافاق، الدار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص216.

[4] - رقية خياري، السياسة التنموية في الجزائر و انعكساتها الاجتماعية، (اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الانسانية، جامعة بسكرة،2014)، ص346.

[5] - مسعود البلي، واقع السياسات الإجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص سياسات عامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة،2010)، ص187.

[6] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيان مجلس الوزراء، 2010/05/24،الجزائر،ص07.

[7] - اميمة أحمد، تحذير من تداعيات انهيار اسعار النفط على الجزائر ، متاحة على الرابط:

http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/12/12

[8] - هند بن عمارة، المسؤولية الدولية عن تخلف التنمية الإقتصادية في الدول النامية،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر،2004)،ص155.

[9] - لخضر مرقاد، الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السابع، فيفري2005، ص08.

[10] جريدة الشروق الجزائرية، مونية مسلم: قانون المالية 2016 يكرس الدولة الإجتماعية بإمتياز،2015/12/07:

http//www.echoroukonline.com/ara/articles.

[11] - وكالة الانباء الجزائرية، ترشيد النفقات لن يؤثر على المكاسب الاجتماعية،2016/12/29 متاح على الرابط:

http://www.aps.dz/ar/economie/38090

[12] - محمد بن عزة، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف(دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2009)، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان،2010)، ص59.

[13] - بومية عرب، تراجع عوائد النفط ينذر بكارثة إقتصادية في الجزائر، السنة السابع والثلاثين، العدد 9791، لندن، يوم:2015/01/08،ص10.

- صحيفة رأي اليوم، أيام صعبة تنتظر الجزائريين مع تدابير التقشف وإنهيار أسعار النفط،2016/01/11:

http// www.raialyoum.com

[15] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة الأولى، مراسلة لأعضاء الحكومة والولاة: بخصوص تدابير تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد، الجزائر، 2014/12/25، ص01.

[16] - محمد بلجيلالي، كمال لحول، رعاية الاشخاص المسنين المعوزين في نظم الحماية الإجتماعية الجزائري، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد الخامس عشر، السداسي الثاني،2016، ص95.

[17] -حميد مقراني، أثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر،(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة بومرداس،2015)،ص11.

[18] -خالد منه، دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية منذ سنة 1990، (اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2015)،ص308.

[19] -محمد بلجيلالي، كمال لحول، مرجع سابق، ص96.

[20] - المجلس الشعبي الوطني، لجنة المالية والميزانية ،التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية 2016، الدورة الخريفية 2015، الجزائر،ص13.

[21] -عبد الجليل بلهوشات، التنمية السياسية والحكم الراشد في الجزائر،(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص حوكمة وتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة،2015)، ص52.

[22] - جهيدة ركاش، إشكالية العلاقة بين إدارة التنمية و التنمية الإدارية في الجزائر،(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص التنظيمات الادارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر،2008)، ص195.

[23] -دستور الجزائر2016.

[24] -جهيدة ركاش، مرجع سابق ،ص196.

[25] - عصام بن الشيخ، الأمين سويقات، إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي – حالة الجزائر والمغرب، دراسة لمخبر الديمقراطية التشاركية في ظلّ الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة،2013، ص07.

[26] -نفس المرجع.